إيضاح منهجـــــية (IRAC) للاستدلال القانوني

مـــدار
MADAR
استشـــارات قانونـية
Legal Consultancy

مدخل لبيئة
الاستدلال القانوني في المملكة

تشــهد البيئة القانونية في المملكة العربية السعودية تحولاً جذرياً نحو "القضــاء المؤسســي" القائم علــى النصــوص المقننــة (كصياغة نظام المعاملات المدنية، ونظام الإثبات، ونظام المحاكم التجارية). في ظل هذا التحــول، لم يعد "الإنشــاء الأدبي العــام " مجدياً فــي الترافع، بل أصبحــت الحاجة ملحــة لمنهجيــة **IRAC** كأداة مبتكرة لبنــاء المذكرات القضائية.

تعريف المنهجية

هي عملية "تسبيب" منطقية تبدأ برصد **محل النزاع**، ثم استحضار **السند النظامي**، ثم **إعمال النص على الواقعة**، وصولاً إلى **المنطوق** أو النتيجة.

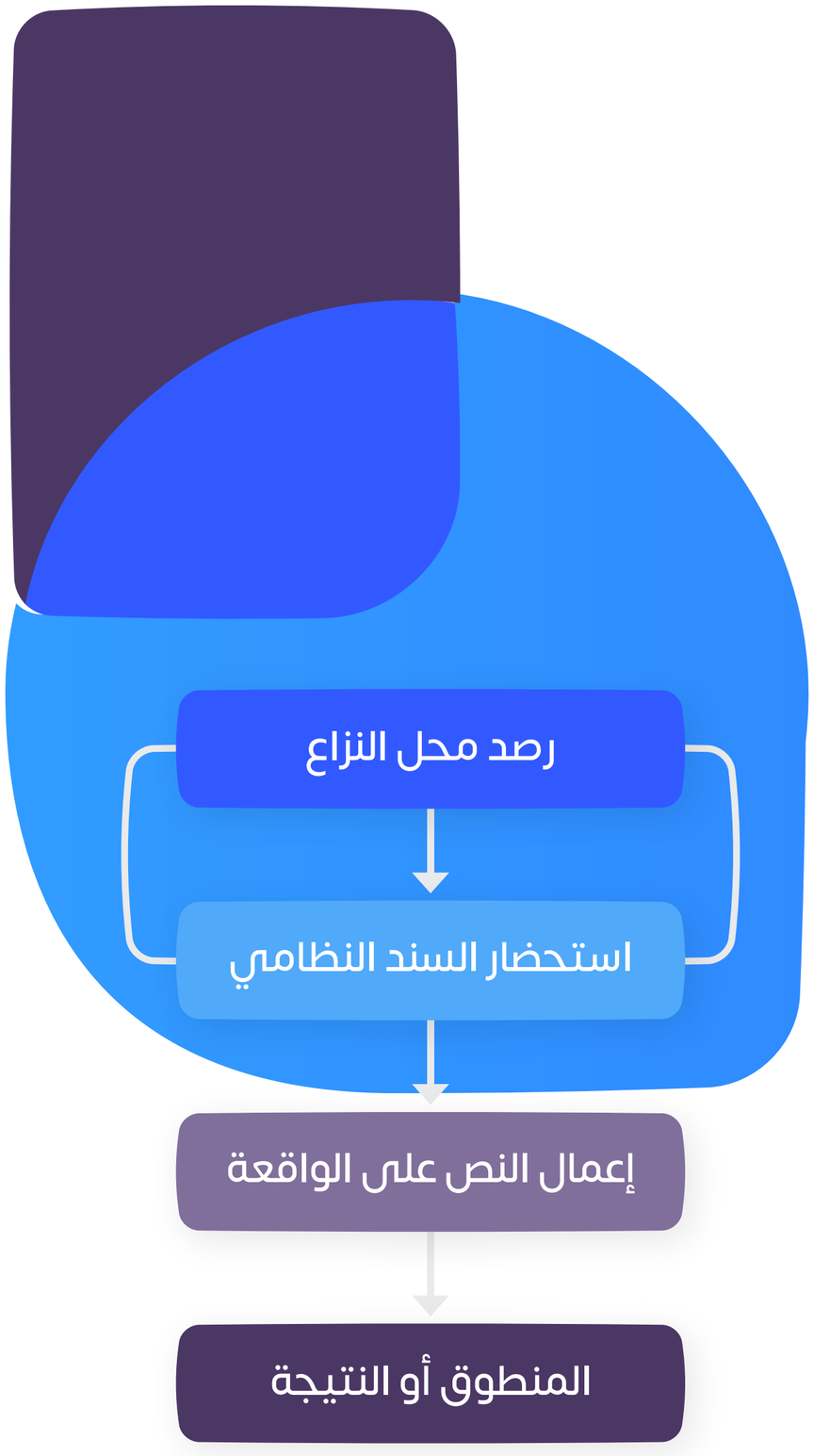

الركن الأول

تحديد المسألة (Issue) "تكييف النزاع"

وهي العملية التي يقوم بهـا القانوني بعزل الوقائع الجوهرية "المؤثرة" عن الوقائع الهامشية ، وفي العرف القانوني ، تسمى هذه المرحلة "تكييف الدعوى". المحامي المحترف لا يسرد الوقائع كما حكاها الموكل، بل يستخلص منها "العناصر المؤثرة".

- **المهارة العملية** — فرز الوقائع المادية عن القانونية

- **العبارات الدارجة**

"يتلخص محل النزاع في..."

"الثابت من أوراق الدعوى أن الخلاف ينصب على..."

"تتمحور المسألة القانونية حول مدى استحقاق..."

- **التطبيق**

إذا كانت القضية عن "تأخر مقاول"، المسألة ليست في تعطل العمل فحسب، بل: "هل يُعد توقف المقاول عن التنفيذ نتيجة القوة القاهرة مانعاً من استحقاق غرامات التأخير وفق المادة (١٧٠) من نظام المعاملات المدنية؟"

الركن الثاني
القاعدة النظامية (Rule) "الأسانيد القانونية"

بعد التكييف، ننتقل لجلب "المسطرة النظامية". ، نعتمد على **"هرمية الأسانيد"**:

1. **النص النظامي العام:** (مثل مواد نظام المعاملات المدنية).
2. **النص الخاص:** (مثل نظام المقاولات أو الأنظمة المتخصصة).
3. **المبادئ القضائية:** (ما استقرت عليه المحكمة العليا).

• العبارات الدارجة

"بالبناء على ما نصت عليه المادة (...) من نظام ..."

"وحيث إن المستقر عليه قضاءً هو أن..."

"استناداً إلى المبادئ والقرارات الصادرة من المحكمة العليا برقم (...) وتاريخ (...)"

• نصيحة عملية

لا تكتفِ بذكر رقم المادة، بل أورد "منطوق المادة" الذي يخدم حجتك تحديداً، مع الإشارة إلى القواعد الفقهية الكلية التي يرتكز عليها النظام مثل "الأصل براءة الذمة".

الركن الثالث

التطبيق (Application) "التحليل والتسبيب"

هذا هو "ركيــزة" المذكرة القانونية، وهنا يظهر الفارق بين القانوني المتمكن وغيره. الهدف هنا هو إثبات أن "أركان القاعدة" قد تنزلت على "وقائع القضية".

- **المنطق التطبيقي:** (بما أن + وحيث إن = إذاً).

- **العبارات الدارجة:**

وبإنزال الحكم النظامي السالف ذكره على وقائع هذه الدعوى، نجد أن..."	"وحيث إن الثابت بموجب (بينة/مستند) أن المدعى عليه قد أخل بـ..."	"مما يتضح معه بجلاء تحقق أركان المسؤولية العقدية من خطأ وضرر وعلاقة سببية."

- **التوسع العملي:**

في المحاكم ، يهتم القضاة جداً بـ **"البينة"**. لذا، في هذا الجزء، يجب ربط كل "ركن نظامي" بـ "دليل مادي" (كتقرير خبير، أو مراسلات عبر البريد الإلكتروني المعتمد نظاماً).

الركن الرابع
الخاتمة (Conclusion) "الطلبات والمنطوق"

هي الثمـرة النهائية التي تطلب مـن الدائرة القضائية النطق بهـا. يجب أن تكون الخاتمة نتيجة منطقية وحتمية لكل ما سبق ذكره في الأجزاء الثلاثة الأولى.

- **السمة الجوهرية:** الوضوح والجزم، والابتعاد عن الاحتمالات.

- **العبارات الدارجة**

"وهدياً على ما تقدم، نلتمس من فضيلتكم الحكم بـ..."

"لأجله، نطلب من فضيلتكم إثبات استحقاق الموكل لـ..."

"وحيث إن دفع المدعى عليه قد جاء مرسلاً من دليله، فإننا نطلب..."

- **التوسع العملي:**

يجب أن تكون الطلبات **"جازمة"** و"محددة" ، وقابلة للتنفيذ

إخلاء مسؤولية

أُعــدّ هذا المســتند لأغراض معلوماتيــة وتثقيفية عامة فقط، ولا يُقصد به تقديم استشــارة مهنية أو أي نوع من الخدمات الاستشــارية المتخصصة.

تم إعداد المحتوى بالاســتناد إلى معلومات يُعتقد بصحتها وقت النشر، إلا أنه لا يتم تقديم أي تعهد أو ضمان – صريح أو ضمني – بشأن دقة أو اكتمال أو حداثة المعلومات الواردة. وقد تتغير الأنظمة واللوائح والممارســات أو ظروف السوق بما يؤثر على النتائج أو التوصيات المشار إليها، وهي عرضة للتغيير في أي وقت دون إشعار.

لا ينشــأ عن الاطلاع على هذا المســتند أو اســتخدامه أي علاقة تعاقدية أو استشــارية مع الجهة المُصدِرة له. ويجب على القارئ طلب استشارة متخصصة مستقلة قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء استنادًا إلى ما ورد فيه.

تُخلي الجهة المُصدِرة مسؤوليتها عن أي خسائر أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية قد تنشأ نتيجة استخدام هذا المستند أو الاعتماد عليه ، و يتحمل المستخدم وحده تبعات الاعتماد على هذا المحتوى.

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذا المستند دون إذن خطي مسبق.

وسائل التواصل:

0555490455

Info@madarlegal.com

madarlegal.com

موقعنا:

المملكة العربية السعودية، الرياض،

حي الأندلس، شارع خالد بن الوليد. الرمز البريدي: 13212

Khayal Al-Andalus Center,Al Andalus, Riyadh 13212

مـــدار
MADAR
استشـــارات قانونـية
Legal Consultancy